

**اهمية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في
الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)**

**سرمداياد صلال الفهداوي
أ.د. إفتخار محمد مناهي الرفيعي
الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد**

The importance of monetary policy in controlling
inflation rates in the Iraqi economy for the period
(2000-2021)

اهمية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي
للمدة (2000-2021) *

Sarmad Iyad Salal Al-Fahdawi *

سرمد اياد صلال الفهداوي *

Prof. Dr. Iftikhar Mohammad Mnahi Al-Rufai

أ. د. إفتخار محمد مناحي الرفيعي

College of Economic & Administration | Aliraqia
University

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2024/12/01

Received: 25/09/2023

تاريخ القبول: 2023/10/26

Accepted: 26/10/2023

تاريخ الاستلام: 2023/09/25

Published: 01/12/2024

المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة إلى أي حد يُمكن أن يكون للسياسة النقدية أهمية في ضبط معدلات التضخم والمحافظة عليه، وتكمن أهمية البحث في معرفة أداء وفعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم، والآثار الناجمة عنه في النمو الاقتصادي، أما مشكلة البحث فتتجلى في ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي في خفض معدل التضخم والمحافظة عليه كونه اقتصاداً ربيعياً نامياً، وعليه استند البحث على الفرضية التي مفادها أن السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي لها أهمية كبيرة في ضبط معدلات التضخم للمدة (2000-2021)، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في الوصف والتحليل لغرض التوصل إلى النتائج التي تخدم البحث، وتمثلت عينة البحث في الاقتصاد العراقي/ البنك المركزي العراقي، للمدة (2000-2021). وتمثل أهم استنتاج توصل إليه الباحث في أن تفعيل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 لآليات عمل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والمتمثلة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة/ نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ساعد في الوصول إلى هدفه الرئيس والمتمثل في خفض معدلات التضخم والمحافظة عليها حيث قدر عام 2021 بـ (6%)، وهذا ما يُثبت فرضية البحث. في حين تتمثل أهم توصية يوصي بها الباحث في ضرورة عمل السلطة النقدية على تحقيق التوازن بين معدل نمو عرض النقود ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه معالجة التضخم وخفض معدلاته.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاقتصاد العراقي.

Abstract:

The research aims to know to what extent the policy has great importance in controlling and maintaining inflation. The importance of the research lies in knowing with certainty the effectiveness and efficacy of political tools in controlling these tools, and their effects on economic statistics. As for the search for a problem that manifests itself in the weakness of the effectiveness of the tools that affect. Monetary policy in the Iraqi economy aims to reduce and

* بحث مُستل من رسالة ماجستير

maintain the inflation rate as it is a developing economy, and you must look for a hypothesis that states that monetary policy in the Iraqi economy has great importance in controlling and determining the period (2000-2021), and the research relies on an inductive exercise in description and analysis related to with the results that Berger was looking for, which were creative research in the Iraqi economy/Central Bank of Iraq, for a period (2000-2021). The most important finding of the researcher is that the activation of the non-renewable monetary policy mechanisms by the Central Bank of Iraq after 2003, represented by the reserve ratio of the Central Bank of Iraq and the price of re-starting registration in the open market/buying and selling window of foreign currency, helped in reaching its main goal, which is to Withdrawing applications, including maintaining them, was estimated at (6%) in 2021, and this proves the research hypothesis. While the most important matters are identified and the search for any executive work is determined to achieve a balance between the growth rate and the presentation of financial data, it distributes local data in the economy, which leads to the reduction of its services.

Keywords: Monetary policy Inflation, Iraqi economy

المقدمة

تعد السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في السياسة المالية والاستثمارية والتجارية والسعرية والأجور، وتستخدم للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وفاعليته عن طريق التأثير بالمتغيرات الأساسية لهذا النشاط. ويعود ظهور السياسة النقدية ك مفهوم محدد في أواخر القرن التاسع عشر، إذ اقتصر دور السياسة النقدية بالمحافظة على عرض النقود عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني. وتعد السياسة النقدية أحد أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وقد احتلت في الوقت الحاضر مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى وأصبح دورها حاسم في التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث أنها من أكثر الأدوات استعمالاً في السياسة الاقتصادية، ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل معها. والسياسة النقدية هي أحد المقاييس المهمة التي يعتمد عليها اقتصاد أي بلد، وتكون السياسة النقدية إما توسيعية تهدف إلى زيادة عرض النقود بسرعة كبيرة بهدف الحد من البطالة، أو تكون انكماشية تهدف إلى تقليص عرض النقود بهدف مكافحة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك عن طريق الاعتماد على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة وعليه تكون مشكلة البحث كالآتي:

مشكلة البحث:

إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يمتاز بسهولة الموارد المالية مما يترك هذا الأمر زيادة مستويات الاتفاق العام وارتفاع حجم الكتلة النقدية المخفزة لمعدل التضخم والآثار الناجمة عنه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على معرفة أداء وفعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم، والآثار الناجمة عنه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عرض وتسليط الضوء على السياسة النقدية باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية وأهميتها في خفض معدل التضخم والمحافظة عليه.

فرضية البحث:

إن فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي لها تأثير فعال في ضبط معدلات التضخم كلما كان الاقتصاد العراقي أكثر تنوع في أدوات الاستثمار في الاقتصاد الكلي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في الوصف والتحليل لغرض التوصل إلى النتائج التي تخدم البحث.

حدود البحث:

الحدود الزمانية للبحث: تتضمن المدة (2000-2021).

الحدود المكانية للبحث: الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

لغرض التوصل إلى أهداف البحث وإثبات فرضيته قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى توضيح الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية، وكرس المحور الثاني على توضيح الإطار المفاهيمي للتضخم. وقد خصص المحور الثالث لتحليل مؤشر التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2021)، وأخيراً أُختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول / الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية**أولاً – مفهوم السياسة النقدية وأنواعها وأهميتها****1- مفهوم السياسة النقدية**

ارتبط مفهوم السياسة النقدية بظهور البنوك المركزية منذ نشأتها كمفهوم معين، ويمكننا تمييز هذا الارتباط من التعريفات المختلفة للسياسة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفهومين للسياسة النقدية هما الضيق والواسع (حداد وهذلول، 2005: 183).

فالسياسة النقدية كمفهوم ضيق تعني الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود وتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل هدف الاستخدام الأمثل ويُشير هذا المفهوم إلى التوسع أو الانكماش في النقود المتداولة لتحقيق الهدف الذي تصبو إليه.

أما المفهوم الواسع فيعني الإجراءات والتدابير النقدية والمصرفية كافة التي لها دور مؤثر في السيطرة على النقود المتاحة في النظام الاقتصادي، من هذا المعنى تصبح السياسة شاملة على الوسائل النقدية كافة المستخدمة من قبل الحكومة، والبنك المركزي، والخزينة العامة، بقصد التأثير في مقدار توفير واستعمال النقد والائتمان.

وقد عرف George pariente السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في الاقتصاد وضمان استقرار سعر الصرف (قدي، 2006: 53).

وعرفها Kimberly على أنها الأعمال التي يقوم بها البنك المركزي باستخدام أسعار الفائدة أو عرض النقود لتحقيق أهدافه المتمثلة في زيادة التوظيف واستقرار الأسعار (Amadeo, 2019: 4-7).

وكذلك عرفها Harry. G.Joneson بأنها سياسة تستخدمها البنوك المركزية للسيطرة على عرض النقود، كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (Cauvery, et al, 2009: 234).

مما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية باستخدام أدواتها النقدية المتاحة .

2- أنواع السياسة النقدية

أشار أنصار السياسة النقدية من الاقتصاديين إلى إن الهدف الرئيس للسياسة النقدية المطبقة في اقتصاد أي دولة يتمثل في معالجة مشكلة التضخم، أو مشكلة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لتلك الدولة (عبد الحميد، 2013 : 30). وبذلك فإن السياسة النقدية تنقسم على نوعين (القاضي، 2014 : 162) :

أ- السياسة النقدية التوسعية

يستخدم هذا النوع من السياسة النقدية عندما اقتصاد أي دولة يعاني من ركود اقتصادي أو انكماش اقتصادي وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة، حيث أن هدف هذه السياسة في مجملها يتمثل في علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها ذلك الاقتصاد، فتتخذ السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي تدابير نقدية محاولة لزيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات في المجتمع، مما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة في مقدار الاستثمار، فضلاً عن زيادة في مستوى الإنتاج، والدخل، وكذلك في مستوى التوظيف.

ب- السياسة النقدية الانكماشية

يتمثل الهدف من اتباع هذا النوع من السياسة النقدية الحد من معدلات التضخم التي تعاني منها الاقتصادات الوطنية، ومن ثم فإن السلطات النقدية متمثلة بالبنوك المركزية تتبع طريقة الحد من اصدار النقود، أي تقليل عرض النقود، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخول الأسر والأفراد والمؤسسات، والذي بدوره يحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم انخفاض الاستثمار، وانخفاض مستوى الدخل، وامتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع، الأمر الذي يترتب عليه التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

3- أهمية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسات الاقتصادية المهمة للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى أهداف معينة، فالبنك المركزي وعن طريق استخدام أدواته النقدية المختلفة بإمكانه التأثير في مقدار الاحتياطيات النقدية لدى المصارف، سواء عن طريق التغييرات في نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، أو سعر إعادة الخصم، أو عمليات السوق المفتوحة، وتنعكس آثاره في مقدار عرض النقود، وفي أسعار الفائدة السائدة في السوق، وفي مقدار الائتمان، ويخلق التغير في نسبة الاحتياطيات النقدية القانونية حالة من عدم التوازن في الحقائق الاستثمارية للمصارف التجارية، ومن ثم تقود إلى تغير في الطلب على القروض والاستثمارات، ومن ثم في مستوى أسعار الفائدة وعرض النقود (السيد علي و العيسى، 2004 : 357).

وتؤدي السياسة النقدية في اقتصادات البلدان النامية دوراً مهماً في تعجيل التنمية عن طريق التأثير في تكلفة الائتمان، والسيطرة على التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات. وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية:

أ- التوازن المطلوب بين العرض والطلب على النقود

ينعكس عدم التوازن بين العرض والطلب على النقود في المستوى العام للأسعار، وأن أي نقص في عرض النقود يؤدي إلى عرقلة النمو، ومع تطور النشاط الاقتصادي فإن الطلب على النقود سيميل إلى الزيادة خاصة لأغراض المعاملات والمضاربة، لذلك يجب على الحكومات التحكم في نشاط المضاربة

والسيطرة على عرض النقود والائتمان عن طريق وسائل وتدابير الرقابة المادية المباشرة لمنع (التضخم) الارتفاع المحتمل في الأسعار شريطة أن لا يؤثر ذلك سلباً في الاستثمار والإنتاج (القريشي، 2007: 223).

ب- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة

يتحدد هيكل أسعار الفائدة في الاقتصادات النامية بمستويات عالية، وهناك تباين بين أسعار الفائدة طويلة وقصيرة الأجل وبين مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المعروف أن أسعار الفائدة المرتفعة تعيق النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك فإن أسعار الفائدة المنخفضة تسهم في تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة والصناعة (النسور، 2014: 145).

ت- إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية

يمثل أحد أهداف السياسة النقدية في الاقتصادات النامية في تحسين نظام العملة والائتمان، ولذلك يجب إنشاء عدد من المؤسسات المالية للمشاركة في تقديم الائتمان والخدمات لتوجيه المدخرات إلى القنوات الإنتاجية، ولذلك هناك حاجة إلى بنوك مركزية قوية للعمل كمؤسسة نقدية حكومية، قادرة على إدارة الدين العام، وإصدار السندات الحكومية، ويمكن للبنوك المركزية المساعدة في تأسيس المصارف المتخصصة والشركات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والكبيرة (القريشي، 2007: 224).

ح- إدارة الدين العام

تقوم البنوك المركزية بمهمة إدارة الدين العام عن طريق إصدار سندات حكومية وخفض تكلفة الدين العام، ويمثل الغرض الرئيس من إدارة الدين في خلق ظروف مواتية لزيادة الاقتراض العام، ويهدف تعزيز واستقرار السوق للسندات الحكومية فإن سياسة سعر الفائدة المنخفضة ضرورية، لأنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات الحكومية، مما يجعلها أكثر جاذبية للأفراد، ويساعد الحفاظ على هيكل سعر الفائدة المنخفض في تقليل تكلفة خدمة الديون، ومن المعروف أن نجاح إدارة الديون كأداة للسياسة النقدية يعتمد على وجود أسواق مالية ونقدية متطورة، وفي هذا الصدد فإن آلية السياسة النقدية معقدة إلى حد ما خاصة في الاقتصادات النامية، حيث إن الاقتراض إلى الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية المنظمة وذات الكفاءة العالية يحد من قدرة الحكومة على التحكم في عرض النقود والودائع، وبشكل عام، التجارب التي مرت بها الاقتصادات الغربية المتقدمة منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين حتى الوقت الحاضر تظهر أهمية النقود والسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (السيد علي والعيسى، 2004: 357-358).

ثانياً: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

1- أهداف السياسة النقدية

إن الهدف الرئيس للسياسة النقدية هو الحفاظ على الكتلة النقدية واستقرار سعر صرف العملة بما يخدم القطاعات الكلية في الاقتصاد لتحقيق نمو اقتصادي مستمر واستقرار عند مستويات عالية من الإنتاج والدخل والاستخدام. ومن هذه الأهداف الآتي:

أ) الأهداف الأولية

تعد الأهداف الأولية متغيرات تسعى عن طريقها السلطات النقدية للتأثير فيها، لتؤثر بدورها في الأهداف الوسيطة، إذ تخرج أجمالي النقود وأسعار الفائدة على الأقل في أسواق المال عن التحكم المباشر للبنك المركزي، فالأهداف الأولية ما هي إلا حلقة في سلسلة تربط ما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. والأهداف الأولية تتكون من مجموعتين هما "توفيق، 2011: 378-379):

- **اجمالي الاحتياطيات Reserve Aggregates:** يتألف من القاعدة النقدية وإجمالي الاحتياطي، بما فيها الاحتياطيات المقرضة وغير المقرضة، التي تغطي الودائع كافة، والاحتياطيات الإضافية والاحتياطيات المتعلقة بالودائع الخاصة، والتي تساوي إجمالي الاحتياطيات ناقصاً الاحتياطيات المفروضة على ودائع المصارف والحكومة، والاحتياطيات غير المقرضة التي تساوي إجمالي

الاحتياطات مطروحاً منها الاحتياطات المقرضة، وتعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطات غير المقرضة أكثر سهولة من الاحتياطات الإجمالية التي تشمل اقتراض المصارف أيضاً.

- **أحوال سوق النقد Money Market Conditions** : يصف هذا المصطلح مدى مرونة أسواق الائتمان والأنظمة المصرفية من قدرة ومكانة المقرضين على تسريع أو إبطاء نمو الائتمان ومدى سلطة المصارف ومؤسسات الاقتراض في فرض أسعار الفائدة وغيرها من الشروط والأحكام على المقرضين.

ب) الأهداف الوسيطة

تُمثل الأهداف التي تنتهجها السلطة النقدية عند تنفيذ سياستها بهدف تحقيق معدل النمو المطلوب في عرض النقود، وخاصة عرض النقود بالمعنى الضيق (M_1)، ويقصد بمعدل النمو المرغوب لعرض النقود ذلك المعدل الذي ينسجم أو يتلائم مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي، وأيضاً من الأهداف الوسيطة التي تسعى السلطة النقدية إليها تتمثل في تحقيق معدل الفائدة المرغوب والعائد على رأس المال عند المستوى الذي يحقق ويُحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتسمى الأهداف الوسيطة التي تتحكم في نمو عرض النقود وأسعار الفوائد بأهداف الأداء (الافندي، 2018: 481).

ت) الأهداف النهائية

تعد الأهداف الأولية والوسيطة في استراتيجية السياسة النقدية أدوات مساعدة بهدف تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. والتي تتمثل بالآتي:

• تحقيق النمو الاقتصادي

تستطيع السياسة النقدية تحقيق هذا الهدف عن طريق التأثير في عنصر مهم يمثل في الاستثمار، فكلما زاد معدل الاستثمار زاد مقدار رأس المال الثابت في الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنتاج وارتفاع معدل نمو الناتج القومي (داود، 2010، 350).

• التوظيف الأمثل

يعد التوظيف الأمثل هدف رئيس لأي سياسة اقتصادية، وجميع الآراء تدعم هذه السياسة، ويُعرف الاقتصاديون التوظيف الأمثل على أنه مستوى التوظيف الذي يتم تحقيقه عن طريق الاستخدام الفاعل للقوى العاملة الخاصة مع الأخذ بنظر الاعتبار معدل البطالة المنخفض الذي يرجع في المقام الأول إلى التغيرات الديناميكية في الهيكل الاقتصادي والظروف الهيكلية (بوخاري، 2010: 67).

• الاستقرار السعري (استقرار أسعار الصرف واستقرار أسعار الفائدة)

ينعكس تحقيق التوازن والاستقرار النقدي إيجاباً على المستوى العام للأسعار، بينما تؤدي زيادة الإصدار النقدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم، وإن العلاقة بين كمية عرض النقود والأسعار علاقة طردية (كنعان، 2012: 375).

أن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في اقتصاد أي دولة، ولكي يتم توضيح هذا الارتباط لنفترض أن الأسعار في دولة ما قد انخفضت وهذا الانخفاض سيؤدي إلى زيادة الصادرات (لأن أسعار الصادرات في هذه الدولة تمثل أسعار الاستيرادات لدول أخرى الأمر الذي يشجعها على زيادة الاستيراد)، وأن زيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة المصدرة مقابل العملات الأخرى، أما في حالة ارتفاع الأسعار في دولة ما فإنه سيؤدي ذلك إلى انخفاض صادراتها ومن ثم ينخفض الطلب على عملتها، الأمر الذي يترتب عليه خفض سعر صرف عملة تلك الدولة مقابل العملات الأخرى (الدوري و السامرائي، 2006: 185).

أم فيما يخص استقرار سعر الفائدة فإنه يُعد أحد أهم أهداف السياسة النقدية، نظرا للأثر السلبي لتقلبات أسعار الفائدة في الاقتصاد الوطني ككل، حيث يسود التردد وعدم وضوح الرؤية في المجتمع ويؤثر سلباً في قرارات كل من المستهلكين ومؤسسات الأعمال، وغالباً ما تكون البنوك المركزية مسؤولة عن تقلبات أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يثير الرأي العام ويدعو إلى تقليص سلطة البنك المركزي (يونس، 2013 : 329).

● توازن ميزان المدفوعات

يمكن للسياسة النقدية تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز، يمكن للبنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم، مما يسمح لرأس المال قصير الأجل بالتدفق إلى داخل الاقتصاد، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو حتى تحويله إلى فائض، وبالمثل فإن المسار الآخر يأتي من التغيرات في الأسعار المحلية والتي إما أن تنخفض أو تزداد الصادرات لتلائم النتائج السابقة، أو يتحد التأثيران لإزالة العجز من ميزان المدفوعات (الاسدي وآخرون، 2022 : 256).

2- أدوات السياسة النقدية

تُركز السلطة النقدية في تنفيذ سياستها النقدية بشكل أساس على إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم في عرض النقود، بالاعتماد على نوعين من الأدوات، تتمثل في الآتي:

1- الأدوات الكمية (التقليدية):

يطلق عليها بالأدوات غير المباشرة لأنها تؤثر بشكل غير مباشر في عرض النقود والتحكم فيه عن طريق تأثيرها في احتياطات المصارف التجارية، ومن ثم التأثير في قدرتها على منح الائتمان. وهي كالآتي:

● سعر إعادة الخصم

يُعرف على أنه المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء إعادة خصمه للأوراق التجارية والأذونات الحكومية التي تعود ملكيتها للمصارف التجارية بهدف تحويلها إلى نقود قانونية (النسور، 2013 : 260)، ويطلق عليه أيضاً سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية مقابل تقديم القروض إليها (عبد الرحيم، 2014 : 152)، ويُعد سعر إعادة الخصم الاداة الرئيسة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في مقدار الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي في تقليص مقدار الائتمان، ومقدار عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر إعادة الخصم، ويطلق عليها سياسة انكماشية (تقييدية)، والعكس في حالة الانكماش اذ يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم ومن ثم خفض سعر الفائدة من أجل زيادة مقدار الائتمان وعرض النقود، ويطلق عليها سياسة نقدية توسعية (سلطان والرفيعي، 2019 : 109).

● عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة والحكومية في الأسواق المالية والنقدية، محاولة منه للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في قدرة المصارف التجارية على التوسع أو التقلص في النشاط الائتماني والاستثماري، ومن ثم فإن البنك المركزي يستطيع التأثير في مقدار الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية والتي تُعد الأساس في توليد الائتمان، فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة توسعية فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من السوق، الأمر الذي يترتب عليه زيادة احتياطات المصارف التجارية، ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان، فيزداد عرض النقود وزيادة الانفاق النقدي والطلب الكلي في الاقتصاد. ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة انكماشية فإنه يعتمد على الدخول إلى السوق المالية والنقدية بصفته بائعاً للأوراق المالية إلى الوحدات الاقتصادية (الأفراد والمؤسسات) والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ومن ثم تنخفض احتياطات المصارف فتقل قدرتها على توليد الائتمان، وينخفض عرض النقود ومن ثم يتقلص الانفاق والطلب الكلي في الاقتصاد (مناحي، 2014 : 112).

• نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

تسعى البنوك المركزية للسيطرة على نشاط المصارف التجارية، وتوجيهها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد، ومن أجل جعل المصارف التجارية قادرة على مواجهة خطر الإفلاس الذي قد تتعرض له. وتسمح هذه النسبة للبنك المركزي بتنظيم الائتمان والتحكم فيه عندما تكون هناك زيادة محتملة في عمليات السحب المتزامنة وغير المتوقعة من قبل المودعين، ويتم تحديد الاحتياطيات القانونية التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي ونسبة معينة يحددها القانون، وعادة ما تكون هذه النسبة القانونية غير ثابتة وإنما تتغير بناءً على السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي والظروف الاقتصادية السائدة في البلد (الوادي وآخرون، 2010 : 241-242).

ويمثل الهدف من سياسة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التأثير في عرض النقود، عن طريق التحكم في قدرة المصارف التجارية على توليد الائتمان (الافندي، 2020 : 487).

ب- الأدوات النوعية (الائتمانية)

تقوم البنوك المركزية فضلاً عن الوسائل أو الأدوات الكمية باستخدام الأدوات النوعية أو الكيفية أو ما يُسمى بالائتمانية والتي تتمثل في الأتقاع الأدي، والإقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان، وإدارة الائتمان الاستهلاكي، وإدارة الائتمان العقاري، فضلاً عن التدخل المباشر. وهي كالآتي:

• الأتقاع الأدي

تهدف هذه السياسة إلى توجيه النصح والمشورة للمصارف بعد توسع الأخيرة في تقديم القروض إذا ما رأى البنك المركزي أن اقتصاد البلد يمر بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار المستقر، الأمر الذي يقتضي تخفيض مقدار الطلب الكلي عن طريق تخفيض مقدار الائتمان. ويحدث العكس اثناء الركود والانكماش الاقتصادي، إذ يقوم البنك المركزي بإغراء المصارف التجارية للتوسع في مقدار القروض التي يقدمونها بهدف زيادة الطلب الكلي. وتتخذ هذه السياسة أشكالاً متنوعة، مثل إرسال الملاحظات إلى المصارف، والمقابلات، والندوات، وحتى التحذيرات (المحمداني، 2014 : 272).

• الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان

يتم الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان الذي يمثل النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان والسندات التي لا يجوز إقراضها من قبل المصارف، فيتم تنظيم الائتمان عن طريق السماح للأفراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات التي يشترطونها بشرط التقيد بهامش ضمان (الدعيمي والسعدي، 2021 : 75).

• إدارة الائتمان الاستهلاكي

تعد هذه السياسة مكملة للسياسات النقدية الأخرى وتهدف إلى تنظيم الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية المختلفة، والتحكم في مبالغها، وشروط السداد، ومبلغ الدفعة الأولى، ويهدف البنك المركزي من هذه السياسة إلى السيطرة على بعض المشكلات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش والركود (الاسدي وآخرون، 2022 : 313-314).

• إدارة الائتمان العقاري

تعد مشكلة الإسكان إحدى المشكلات الرئيسة في الاقتصادات كافة، حيث بإمكان البنوك المركزية التخفيف من هذه المشكلة عن طريق تسهيل إقراض الرهن العقاري إذا ما أرادت الحكومات توسيع برنامج الإسكان عن طريق تغيير مبلغ الدفعة المقدمة، ومدة الرهن العقاري، وسعر الفائدة، ومدة سداد القرض، وغيرها (الموسوي، 2014 : 49).

● التدخل المباشر

يرى البنك المركزي في بعض الحالات أنه من الضروري التدخل بشكل واضح وحازم بهدف التأثير والسيطرة على كمية الائتمان، والتحكم في اتجاهاته، ويتم ذلك عن طريق إصدار تعليمات وأوامر مباشرة للمصارف التجارية، وهذه الأوامر تكون ملزمة للمصارف التجارية ولا يمكن تجاهلها وإلا تعرضت إلى بعض أنواع العقوبات التي تفرضها البنوك المركزية (السيد، 2018 : 224-225).

المحور الثاني / الإطار المفاهيمي للتضخم

أولاً: مفهوم التضخم وأنواعه

1- مفهوم التضخم

يُعرف التضخم بأنه انخفاض في القوة الشرائية للنقود، والذي يعني ارتفاع في قيمة السلع والخدمات، شرط أن يكون شاملاً للسلع كافة، وليس سلعاً محددة وأن يستمر لمدة طويلة من الزمن (شلهوب، 2009 : 39).

وقد عُرف التضخم على أنه نسبة التغير في أسعار المستهلك، أو الارتفاع المستمر في الأسعار (المشهداني، 2017 : 251). ويعكس هذا التزايد الارتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية، وأسعار السلع والخدمات الداخلة في احتساب (تقدير) الناتج المحلي الإجمالي (سامويلسون و نوردهاوس، 2006 : 704).

ويُعرف أيضاً بأنه التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار يكون سببها عدم تساوي خطط الاستثمار المتوقع مع خطط الادخار، والذي ينتج عنها اختلاف رغبات ودوافع المستثمرين عن المدخرين (Slavin, 2002 : 417-418).

وكذلك يُعرف على أنه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقود (البكري و وليد، 2002 : 197). ويُعرف أيضاً بأنه المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، والذي يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة.

ويتضح من التعريفات السابقة للتضخم، أنها مشكلة التضخم تظهر إذا عانت البلدان من (ناصف، 2008 : 230) :

أ- ارتفاع مستمر في الأسعار، حيث تكمن خطورة التضخم من أن الارتفاع في الأسعار يكون مستمراً على مدى مدة زمنية، فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أي ظروف طارئة أو عارضة قد لا يُسبب مشكلة للبلاد، ولذلك لا يمكن اعتباره نوعاً من التضخم، لأن بمجرد انتهاء هذه الظروف غير الطبيعية والتي قد تكون ظروف حروب أو إضرابات عمالية أو سوء الأحوال الجوية التي تضر بالمحاصيل الزراعية والتي ستعود إلى مستوياتها السابق بعد زوال المسبب، ولذلك لا يمكن أن نطلق على هذا الارتفاع المؤقت في الأسعار تضخماً.

ب- ارتفاع المستوى العام للأسعار: يمثل التضخم أن المتوسط العام للأسعار في اقتصاد بلد ما عرضة للزيادة، لذلك فارتفاع أسعار بعض السلع وانخفاض أسعار البعض الآخر لا يُعدّ تضخماً.

كما تقدم يمكن تعريف التضخم بأنه كل زيادة في كمية النقود المتداولة والذي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة، وتؤدي إلى زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار.

2- أنواع التضخم

تختلف أنواع التضخم وفقاً لمعدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، وقد تكون على وفق المصدر الذي يُسبب التضخم، وصنف الاقتصاديون هذه الأنواع بما يأتي:

أ- من حيث حدة التضخم:

● التضخم الزاحف

تعاين معظم الاقتصادات في العالم من هذا النوع من التضخم، كونه ينتج عن زيادة حاجات ومتطلبات السكان، بسبب زيادة عدد السكان، فتضطر الحكومات إلى تمويل جانب من الإنفاق الاستثماري من أجل تلبية حاجاتهم عن طريق إصدار نقود من دون غطاء، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (النسور، 2013 : 293-294).

• التضخم الجامح

يُشير هذا النوع من التضخم إلى حدوث ارتفاع شديد جداً في المستوى العام للأسعار في مدة زمنية قصيرة، ويمثل ذروة التضخم، حيث تزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه وظيفة النقود كمخزن للقيمة (طاقة وآخرون، 2019 : 300)، وهذا النوع من التضخم يحدث عادةً في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة، حيث تنهار قيمة العملة المحلية داخل البلد، وتفقد ثقة الأفراد فيها، والتخلي عن التعامل بها، واللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل (ناصف، 2008 : 232).

• التضخم المتقلب

يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بمعدلات عالية جداً ولمدة زمنية معينة، ومن ثم تتدخل السلطات الحكومية والتقديرة، لمعالجة هذا الارتفاع لمدة معينة، ثم تعود الأسعار للارتفاع بحرية من جديد ومعدلات عالية مرة أخرى.... وهكذا (السمان و محبك وشامية، 2009 : 330).

• التضخم المكبوت

يحدث هذا التضخم عندما تتدخل الحكومة وتضع بقوة القانون التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي بموجبها تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعها التضخمي، وبعبارة أخرى لا تسمح الحكومة في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية، وذلك بوضع القيود الحكومية المباشرة للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها، مثل التسعير الجبري، الرقابة الحكومية، والتقنين الرسمي باستخدام نظام البطاقات التموينية، وسياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية، ونظام التراخيص الحكومية، وتخصيص المواد الأولية (السمان و محبك وشامية، 2009 : 327-328).

ب- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

• التضخم المستورد

هذا النوع من التضخم يظهر في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة على العالم، ويُعرف على أنه زيادة متسارعة ومستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج (الوزني والرفاعي، 2004 : 260).

• التضخم المصدر

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بسبب زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار (عبد الحميد، 2013 : 156).

• التضخم الركودي

يُقصد به انخفاض الطلب الكلي بشكل واضح وملحوس عن مستواه الطبيعي يصاحبه انخفاض في مستويات التوظيف، وعلى وفق العلاقة الإيجابية بينها تزداد معدلات البطالة (النسور، 2013 : 296).

ت- من حيث القطاعات الاقتصادية.

يكون التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية على نوعين هما :

• التضخم السلمي

يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع السلع الاستهلاكية، والذي يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج من أجل الحفاظ على مستويات معيشتهم وتحقيق معدلات أرباح مرتفعة (عبد الحميد، 2013 : 155).

• التضخم الرأسمالي

يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع السلع الاستثمارية، ويؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار مواد إنتاجها وصناعتها (Mills, 1996 : 80).

ثالثاً: العوامل المسببة لحدوث التضخم

1- التضخم الناجم عن الطلب Demand pull theory

وفقاً لهذه النظرية، فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعود إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض، أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، والذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (السمان ومحبك وشامية، 2009 : 320-321).

2- التضخم الناجم عن تحول الطلب Demand – shift Theory

حاولت هذه النظرية تفسير التضخم بناءً على التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب بدلاً من الزيادة الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي، لأنه وفق نظرية تغير الطلب ينجم التضخم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم يزداد الطلب الكلي بشكل مفرط، وحتى لو لم يكن هناك تجمع احتكاري في تركيز القوة الاقتصادية، استناداً إلى حقيقة أن الاقتصاد يتمتع بمرونة في الأجور والأسعار ومناطق معينة تستجيب فيها الأسعار للزيادات في الطلب وغير مرنة في انخفاضه، بمعنى آخر أن الزيادات التي تحدث في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب الكلي بمقدار أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي (الشمري، 2009 : 275-276).

3- تضخم الكلفة المدافعة (دفع النفقة) Cost – Push Theory

إن جوهر هذه النظرية في تفسير التضخم يتمثل في أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وترى أن مصدر القوى التضخمية يتمثل في جانب العرض. حيث تفسر حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة لارتفاع الأجور من دون أن يقابل تلك الزيادة زيادة في الإنتاجية، ويتربط على ارتفاع الأجور ارتفاع مماثل في تكلفة (نفقة) الإنتاج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي (مندور وزكي وناصف، 2004 : 301).

4- التضخم الناجم عن الاختلالات الهيكلية

تنص هذه النظرية على أن التضخم الهيكلي هو التضخم الذي يصيب الاقتصادات النامية سعيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحدث هذا التضخم نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ولبجاً بعض الاقتصاديين إلى تحديد الخصائص التي تتميز بها الاقتصادات النامية والتعرف عليها، وتشكل هذه الخصائص عوامل رئيسة في حدوث الضغوط التضخمية، وتجعل هذه الاقتصادات أشد عرضة للتضخم من نظيرتها المتقدمة، فهي عوامل تضخمية بطبيعتها، وحتى لو لم تعتمد في تمويل التنمية على مصادر تضخمية (السمان ومحبك وشامية، 2009 : 324).

سادساً: طرق احتساب التضخم

هنالك طرق متعددة لاحتساب التضخم وسوف نوضح طريقتين هما المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك. كما يأتي:

1- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDPI)

يقصد به الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويمكن احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة. ويمكن التعبير عنه بالصيغة الرياضية الآتية (الأفندي، 2020 : 124-125):

$$\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

أو

$$GDPI = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

ويُعدّ المُخفّض الضمني من أكثر الأرقام القياسية شمولاً وذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي يضم أسعار السلع والخدمات كافة المتاحة في الاقتصاد. لذلك فإن المُخفّض الضمني يعكس التغير الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات كافة سواء كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، فضلاً عن ذلك أنه لا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالباً ما يتم الوقوع فيها.

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ويسمى بالرقم القياسي للأسعار، ويُعدّ هذا المقياس أحد أكثر مقاييس التضخم شيوعاً، ويتفق أغلب الاقتصاديون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، فالعلاقة بين قيمة النقود وأسعار السلع المشتراة علاقة عكسية، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود، وبالعكس فإن انخفاض أسعار السلع والخدمات يعني ارتفاع قيمة النقود (حداد وهذلول، 2005: 202). ويعكس أيضاً وبصورة مباشرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وكذلك ارتفاع أسعار السلع غير الاستهلاكية مثل بعض الخدمات كالإيجار وأجور الكهرباء والماء والنقل والخدمات الطبية وغيرها. وعموماً فإن هذا المؤشر يستمد أهميته من كونه يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي له علاقة وثيقة ومتبادلة بأهم عنصر في النشاط الاقتصادي وهو الإنسان، إذ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود كمظهر من مظاهر التضخم ليس محملاً بأهمية انخفاض القدرة الشرائية لحائزي النقود، وهذا يظهر بشكل جلي عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويُعدّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكس الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية والتدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد (الجلال، 2006: 89).

وهو وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك أي أنه مؤشر يعكس التغيرات النسبية في أسعار أهم السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد من وقت لآخر مقارنة مع سنة معينة هي سنة الأساس، وعليه فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس لنا مقدار الزيادة في النفقات المعيشية الناشئة نتيجة تغير أسعار السلع والخدمات اللازمة والتي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس (علي، 2015: 75).

ويمكن احتسابه بطريقة المتوسط الحسابي وبطريقة الرقم القياسي المُرّج، فاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بطريقة المتوسط الحسابي على أساس أسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات المنتجة في السوق، وهذه السلة تضم الأغذية والملابس والسكن والمواصلات والخدمات الترفيهية، والرقم القياسي لأسعار المستهلك يساوي النسبة بين سلة من سلع الاستهلاك في سنة الأساس مقبّمة بأسعار السنة الجارية وبين سلة السلع المناظرة لها في سنة الأساس مقبّمة بأسعار سنة الأساس. ويُعبّر عن ذلك رياضياً بالصيغة الرياضية الآتية (العباسي، 1996: 191) :

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك} = 100 \times \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس} \times \text{أسعار سنة الأساس}}$$

أما بالنسبة لطريقة الرقم القياسي المُرّج ففيها تعطى أوزان لكل سلعة وخدمة، ثم يضرب السعر المئوي لكل سلعة وخدمة في الوزن المعطى لها، ثم قسمة مجموع الأسعار المئوية بعد ضربها في الأوزان على مجموع الأوزان وليس على عدد السلع كما هو الحال في طريقة المتوسط الحسابي، ويُعدّ الرقم القياسي المُرّج أكثر دقة وواقعية من الرقم القياسي البسيط. ويمكن احتسابه بالصيغة الرياضية الآتية (الوزني والرفاعي، 2004: 255-256).

$$\text{الرقم القياسي المُرّج} = 100 \times \frac{(\text{الأسعار} \times \text{الوزن الترجيحي}) \text{ لسنة المقارنة}}{(\text{الأسعار} \times \text{الوزن الترجيحي}) \text{ لسنة الأساس}}$$

المحور الثالث / تحليل مؤشر التضخم

1- انخفاض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يُعدّ مقياس انخفاض الضمني للناتج المحلي الإجمالي أحد المقاييس أو المؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس معدل التضخم في أي اقتصاد. ويتضح من الجدول (1) أن معدل التضخم وعلى وفق مؤشر انخفاض الضمني للناتج المحلي الإجمالي قد شهد تزايداً للأعوام (2001-2006)، وذلك لأسباب متعددة منها، التهديدات العالمية للعراق قبل عام 2003، والاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تدمير للبنية التحتية، وعمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة بشكل عام، والمؤسسات المصرفية والمالية والنقدية بشكل خاص، فضلاً عن عملية استبدال العملة الوطنية (الطبعة المحلية) بالطبعة الدولية وما رافقها من سلبيات كثيرة.

كما نلاحظ من الجدول أيضاً عام (2008) شهد انخفاض الضمني ارتفاعاً، حيث بلغ (130.1) ومعدل نمو قُدّر بـ (30.1%)، وذلك بسبب استمرار تدهور الوضع الأمني وانتشار الفساد الإداري والمالي في أغلب مفاصل الاقتصاد العراقي المرتبطة بمشروعات إعادة الاعمار وتزايد الانفاق الحكومي. وقد أخذ بعد ذلك بالانخفاض عام (2014)، حيث بلغ (151.9) ومعدل نمو سالب قُدّر بـ (2.8%)، ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً، والذي ترتب عليه انخفاض في الإيرادات النفطية، فضلاً عن سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على عدد من المحافظات العراقية وتعرض مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية وخاصة المصرفية والمالية إلى سيطرة هذه الجماعات وسرقت كل ما فيها من موارد مالية وغير مالية. ويُبين الجدول أن انخفاض الضمني في عام (2020) أخذ بالانخفاض التدريجي حيث بلغ (110.3)، ومعدل نمو سالب قُدّر بـ (11.2%)، والسبب في ذلك يعود إلى تعرض الاقتصاد العراقي بشكل خاص إلى أزمة مزدوجة أخرى تمثلت في فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً نتيجة لانخفاض الطلب عليه بسبب جائحة (Covid-19) والاقتصاد العالمي بشكل عام والتي أدت إلى حدوث ركود تام في الاقتصاد العالمي (البنك المركزي العراقي، 2020 : 12)، والشكل (1) يُبين انخفاض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

جدول (1)

المُنخَفَضُ الضمني للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2021-2000) .

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار) (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (مليار دينار) (2)	انخفاض الضمني بأساس 2007 (التضخم) (3)=(2)÷(1)	معدل النمو %
(4)				
2000	50823	112208.5	45.2	—
2001	41945.1	114190.8	36.7	(18.8)
2002	41023	104822.9	39.1	6.5
2003	29586	66398.2	44.5	13.8
2004	53235	101845.3	52.2	17.3
2005	73533	103551.4	71.0	36.0
2006	95588	109389.9	87.3	22.9
2007	111455.8	111455.8	100.0	14.5
2008	157026.1	120626.5	130.1	30.1
2009	130642.2	124702.8	104.7	(19.5)
2010	162064.6	132687	122.1	16.6
2011	217327.1	142700.2	152.2	24.6
2012	254225.5	162587.5	156.4	2.7
2013	273587.5	174990.2	156.3	(0.06)
2014	266420.4	175335.4	151.9	(2.8)
2015	194681	183616.3	106.0	(30.2)

(11.1)	94.2	208932.1	196924.1	2016
14.6	108.0	205130.1	221665.7	2017
18.2	127.7	210532.9	268918.9	2018
(2.66)	124.3	222141.2	276157.9	2019
(11.2)	110.3	195402.5	215661.5	2020
37.5	151.7	198496.5	301152.8	2021

المصدر: عُدّ بالاعتماد على :

- بيانات العمود (1 و2)، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للمدة (2000-2021).

- بيانات العمود (3 و4) احتسبت من قبل الباحث .

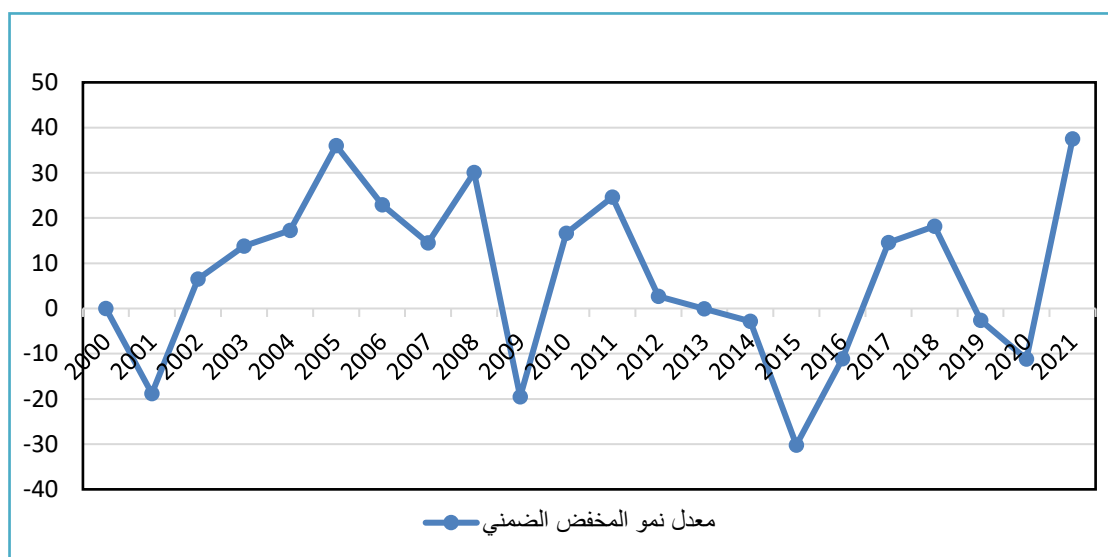
1- الأرقام بين قوسين () تعني اشارتها سالبة .

2- معدل التضخم استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شكل (1)

المُخَفِّض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2000)

المصدر: عُدّ من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).



يتضح من الجدول (2) أن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي شهد تقلبات متعددة للمدة (2021-2001)، حيث بلغ (16.1% و 6.0%) على التوالي، ويعزى ذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر وتهديدات الحرب قبل عام 2003، ومع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق بلغ التضخم (33.6%)، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغ (28.7) نقطة، بعد أن كان (21.5) نقطة عام 2002 بسبب الطلب الفعال على السلع والخدمات المكونة للرقم القياسي والذي ترتب عليه زيادة القدرة الشرائية عام 2003، فضلاً عن انخفاض قيمة الدينار العراقي وزيادة عرض النقود (M_1)، حيث بلغ (5773.6) مليار دينار عراقي.

وشهد عام (2008) انخفاضاً في معدلات التضخم، حيث بلغ (12.6%)، ويعزى سبب ذلك إلى قيام السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي بإتباع سياسة نقدية تشفوية.

وفي العام (2014) عاود معدل التضخم إلى الارتفاع، فقد بلغ (2.2%)، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد بلغ (145.9) نقطة مقابل (142.7) في عام 2013، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تحقيق معدلات تضخم تُعدّ مقبولة ويمكن السيطرة عليها، مع استمرار انخفاض تضخم أسعار الغذاء عالمياً لأغلب السلع، بسبب انخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام 2014 والانتاج القياسي للمحاصيل الزراعية الذي بدوره أدى إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء. ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي فإن الاقتصاد العراقي يحتل المرتبة الأولى من حيث الانخفاض في معدلات التضخم بين مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن العوامل الداخلية التي أسهمت في الحد من الضغوط التضخمية هي استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة لأسعار مواد البطاقة التموينية، وخدمات الكهرباء، وأسعار شراء المحاصيل الزراعية، وفي المقابل فإن الارتفاع الذي شهدته الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات هو نتيجة لعوامل خارجية دافعة للتضخم يصعب السيطرة عليها، وأخرى داخلية تمثلت بارتفاع التكاليف بما فيها الأجور وتكاليف المستلزمات السلعية والخدمات الداخلة في استيراد وتصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية، فضلاً عن صعوبة الحصول عليها بسبب الأوضاع الامنية المتردية (البنك المركزي العراقي، 2014 : 6-7).

أما عام 2020 ارتفع معدل التضخم، حيث بلغ (0.4) ويعزى سبب ذلك ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة نقص الامدادات بسبب تفشي جائحة كورونا، إلا أن هذا الارتفاع يُعدّ ضمن المستويات المطلوبة نتيجة نجاح البنك المركزي العراقي في إدارة سعر الصرف، الأمر الذي انعكس في انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية (البنك المركزي العراقي، 2020 : 9)، والشكل (2) يوضح معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2000).

جدول (2)

معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2000)

السنوات	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بأساس 2007 (1)	معدل النمو % (التضخم) بأساس 2007 (2)
2000	15.5	-
2001	18.0	16.1
2002	21.5	19.4
2003	28.7	33.4
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.1
2007	100.0	30.8
2008	112.6	12.6
2009	122.1	8.4
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.5
2012	140.1	6.0
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.1	0.06
2017	148.4	0.2
2018	149.0	0.4
2019	148.7	(0.2)
2020	149.6	0.4

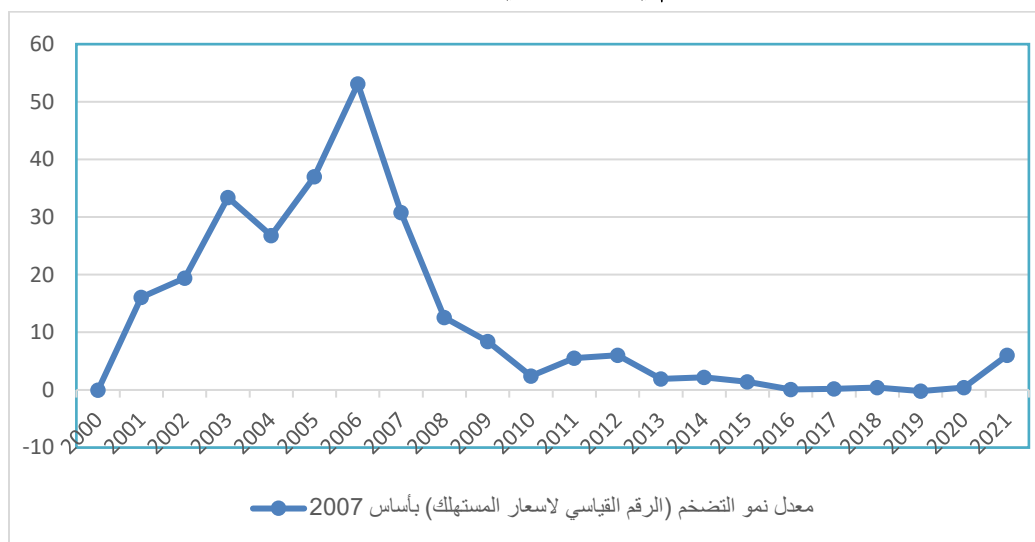
6.0	158.7	2021
-----	-------	------

المصدر: عُدَّ بالاعتماد على :

- بيانات العمود (1)، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للمدة (2000-2021).
- بيانات العمود (2) احتسبت من قبل الباحث.
- الأرقام بين قوسين () تعني اشارتها سالبة.

شكل (2)

معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2021 – 2000)



المصدر: عُدَّ من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

مما سبق يتضح أن السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2000) كان لها أهمية في ضبط معدلات التضخم، ويظهر هذا التأثير عن طريق جداول تحليل مؤشر التضخم وخاصة في عام 2008 عندما قامت السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي بإتباع سياسة نقدية تقشفية، الأمر الذي ترتب عليه خفض معدلات التضخم، حيث بلغت (12.6%) بعد إن كانت (30.8%) عام 2007، وهذا يدل على فاعلية السياسة النقدية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات المختلفة ومنها الاقتصاد العراقي، إذ له تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية.

- 2- افتقار الاقتصاد العراقي إلى تنوع مصادر الدخل، والاعتماد بنسبة أكثر من (90%) على الإيرادات النفطية، تولد عنه تفوق دائم للتيار النقدي على التيار السلعي، وهذا أدى إلى خلق فائض دائم ومتزايد في عرض النقود بالرغم من السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في مكافحة التضخم واستقرار الأسعار.
- 3- استطاعت السلطة النقدية في العراق بعد عام 2003 من خفض معدل التضخم الجامح حيث انخفض معدل التضخم بين عام 2006 وعام 2007 إلى (22.3%) وهذا ما يُثبت فرضية البحث.
- 4- ان التطورات التي حدثت للاقتصاد العراقي عن طريق تبنيه سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، فضلاً عن قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي منحه الاستقلالية دفع السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي إلى تغيير منبهج عملها في اتخاذ القرارات وبما يتلائم مع أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية للبلاد

ثانياً : التوصيات

- 1- ضرورة عمل السلطة النقدية على تحقيق التوازن بين معدل نمو عرض النقود ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه معالجة التضخم وخفض معدلاته.
- 2- العمل على تفعيل الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي، وجعله قادر على مواكبة الزيادة في الاتفاق العام للحد من معدلات التضخم
- 3- ضرورة إبعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية، أي ضرورة الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد والكف عن جعل البنك المركزي (الرافعة المالية للحكومة).
- 4- ضرورة رفع قيمة العملة المحلية والمحافظة على ثباتها تجاه العملات الأجنبية.
- 5- تفعيل دور السياسة النقدية جنباً إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الكلية عن طريق التحكم في عرض النقود لأجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.
- 6- ضرورة قيام السلطة النقدية بعمليات توعوية من اجل زيادة الوعي لدى الجمهور وتحفيزه على زيادة الودائع المصرفية الجارية وغير الجارية وتقليص نسبة العملة في التداول من مكونات عرض النقود لغرض السيطرة على معدلات نموه.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

References:

- Al-Afandi, Muhammad Ahmad, (2020), Macroeconomic Theory and Economic Policy, Part One, First Edition, Academic Book Center, Amman, Jordan.
- Abd al-Asadi, Yusuf Ali, al-Ghalabi, Abd al-Hussein Jalil, and al-Araji, Kazem Saad, (2022), Monetary Theory and Policies, first edition, Dar al-Funun wa al-Adab for Printing, Publishing and Distribution, Basra, Iraq.

- Abdel Hamid, Abdel Muttalib, (2013), Monetary Policy and the Independence of the Central Bank, first edition, . University Publishing and Distribution House, Alexandria, Egypt.
- Abdel Rahim, Muhammad Ibrahim, (2014), The Economics of Money and Banks, first edition, University . Education House, Amman, Jordan.
- Al-Abbasi, Mutahar Abdul Aziz, (1996), The Economics of Money and Banks, first edition, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Damascus, Syria.
- Al-Bakri, Anas, and Walid, Safi, (2002), Money and Banks between Theory and Practice, first edition, Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Daami, Abbas Kazem Jassim, and Al-Saadi Zahraa Yousef Abbas, (2021), Monetary and Financial Policy Pathways between Theory and Practice, first edition, Dar Al-Ayyam Publishing, Amman, Jordan.
- Al-Douri, Zakaria, and Al-Samarrai, Yusra, (2006), Central Banks and Monetary Policies, first edition, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- Al-Hamdani, Rafah Shehab, (2014), Macroeconomic Theory: A Mathematical Introduction, first edition, Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- Ali, Saad Hassan, (2015), Inflation in Iraq: Causes, Results, and Treatment Policies during the Period (1990-2013), Unpublished Master's Thesis, Faculty of Commerce, Department of Economics, Mansoura University, Egypt.
- Al-Jalal, Ahmed Muhammad Saleh, (2006), The role of monetary and financial policies in combating inflation in developing countries (a case study of the Republic of Yemen (1990-2003), Master's thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.
- Al-Mashhadani, Khaled Ahmed Farhan, (2017), Money and Banks from an Advanced Scientific Perspective, first edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Mousawi, Dhia Majeed, (2014), Foundations of Economics, Part Two: Money, banks, economic cycles, and international economic relations, second edition, Office of University Press, Algeria.
- Al-Nsour, Iyad Abdel Fattah, (2013), Modern Economic Concepts and Systems, first edition, Safaa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- Al-Qadi, Hassan Muhammad, (2014), Public Financial Management, first edition, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Samman, Muhammad Marwan, Mohabak, Mustafa Zafer, and Shamiya, Ahmed Zuhair, (2009), Principles of Micro and Macro Economic Analysis, first edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, . Jordan.
- Al-Sayed, Sami, (2018), Money, Banking and International Trade, first electronic edition, Cairo, Egypt.
- Al-Shammari, Nazim Muhammad Nouri, (2009), Money and Banking (Theory and Practice), first edition, Zahran Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- Al-Wazani, Khaled Wassef, and Al-Rifai, Ahmed Hussein, (2004), Principles of Macroeconomics between Theory and Practice, seventh edition, Wael Publishing House, Amman, Jordan.
- Amadeo, Kimberly, (2019), Monetary Policy Explained Including Its Objectiv , Types, and Tools, The Balance.
- Bukhari, Lahlou Moussa, (2010), Foreign Exchange Policy and its Relationship to Monetary Policy, first edition, Hassan Al-Asriya Library, Beirut, Lebanon.
- Cauvery, r, et al, (2009), Monetary Economics, 2 Edition, Ramnagar, New Delhi.

- Central Bank of Iraq, (2003), Annual Economic Report for 2003 and early 2004, General Directorate of Statistics and Research.
- Central Bank of Iraq, (2020), Annual Economic Report, Department of Statistics and Research.
- Central Bank of Iraq, (2014), Annual Economic Report, Department of Statistics and Research.
- Daoud, Hussam Ali, (2010), Principles of Macroeconomics, first edition, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Haddad, Akram, and Hathloul, Mashhour, (2005), Money and Banking, An Analytical and Theoretical Introduction, first edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- <https://www.thebalance.com/monetary-policy-tools-how-they-work-3306129>
- Kanaan, Ali, (2012), Money, Banking, and Monetary Policy, first edition, Dar Al-Manhal Al-Lubani for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon.
- Lawadi, Mahmoud Hussein et al., (2010), Macroeconomics, second edition, Dar Al-Maysara Publishing, Amman, Jordan.
- Mandour, Ahmed Muhammad, Zaki, Iman Moheb, and Nassif Iman Attia, (2004), Introduction to Macroeconomic Theory, first edition, Modern University Office, Alexandria, Egypt.
- Mills, Geoffrey T., (1996), THE IMPACT OF INFLATION ON CAPITAL BUDGETING AND WORKING CAPITAL, Journal of Finance and Decisions, Volume 9, Number 1, U.S.A.
- Mnahi, Iftikhar Mohammad, (2014), The Importance of Monetary Policy in Economic Stability in Iraq for the Period (2003-2010), Al-Dinar Magazine, College of Administration and Economics, Iraqia University, Issue 6, Iraq.
- Nassef, Iman Attia, (2008), Principles of Macroeconomics, first edition, Modern University Office, Alexandria, Egypt.
- Qadi, Abdel Majeed, (2006), Introduction to Macroeconomic Policies, first edition, Office of University Publications, Algeria.
- Samuelson, Paul A, and Nordhaus, William D, (2006), Economics, first edition, Lebanon Library Publishers, Beirut, Lebanon.
- Shalhoub, Ali Muhammad, (2007), Money Affairs and Banking, first edition, Shuaa Publishing and Science, Aleppo, Syria.
- Sultan, Arwa Hajim, and Al-Rufai, Iftikhar Mohammad Manahi, (2019), The Impact of Monetary Policy on Monetary Stability in Iraq for the Period (1999-2015), Journal of Economic and Administrative Studies, College of Administration and Economics, Iraqia University, Volume 2, Issue 1, Iraq.
- Taqah, Muhammad, et al., (2019), Fundamentals of Micro and Macroeconomics, second edition, Ithra Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Younis, Muhammad, (2013), The Economics of Money, Banks, and Financial Markets, first edition, University Education House, Alexandria, Egypt.